«الدستورية» تنتقل إلى مجلس الأمة لإعادة فتح صناديق دائرتين انتخابيتين

قررت المحكمة الدستورية امس الاثنين الانتقال مرة أخرى إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لإعادة فتح صناديق الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة واستخراج محاضر فرز أصوات الانتخابات التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي. وحددت (الدستورية) عضوي المحكمة المستشارين صالح المريشد وعبدالرحمن الدارمي للانتقال إلى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة لتنفيذ هذه المهمة.

وبينت أن محاضر فرز الأصوات للدائرة الثانية هي محضر اللجنة الأصلية رقم 1 واللجان الفرعية التابعة لها أرقام 2 و3 و4 ومحضر اللجنة الأصلية رقم 21 واللجان الفرعية التابعة لها أرقام 22 و23 و24 و25.

ولفتت المحكمة الدستورية إلى أنه سيتم أيضا استخراج محضر اللجنة الفرعية رقم 27 ومحضر اللجنة الفرعية رقم 48 ومحضر اللجنة الأصلية رقم 55 واللجان الفرعية التابعة لها 56 و57 و58 و59 و60 و61 و62.

وفيما يخص الدائرة الانتخابية الثالثة قالت إنه سيتم استخراج محضر فرز أصوات اللجنة الأصلية رقم 17

«التشريعية» تنتهي من دراسة اقتراحات بقوانين وتحيلها إلى لجان الاختصاص

رياض عواد

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس الاثنين من الدراسة القانونية والدستورية لعدد من الاقتراحات بقوانين وأحالتها إلى اللجان المختصة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي في تصريح بالمركزالإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة رفضت بالإجماع اقتراحاً بقانون بتعديل المادة رقم 8 من الرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية، وقررت إحالة الاقتراح إلى لجنة شؤون الداخلية والدفاع.

وبين أن المقترح يمنح مطلقة أو أرملة المواطن الكويتي حق إعلان رغبتها في الحصول على الجنسية الكويتية بعد وفاة زوجها في حال كان لديها أبناء من المواطن. وأضاف أن اللجنة قررت إحالة اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق العامة إلى اللجنة المختصة.

وأفاد بأن اللجنة قررت إحالة اقتراحين بقانونين يتعلقان بالمساعدات العامة إلى اللجنة المختصة، مبينا أن الاقتراحين ركزا على أن يتم التعامل مع مستحقي المساعدات العامة وفقا للظروف الاستثنائية التي تمر بها الكويت والدول الأخرى.

وبين أنه كان معروضا على اللجنة اقتراحاً بقانون يتعلق بغير محددي الجنسية ولكن هناك عدة اقتراحات بهذا الخصوص لم تعرض على اللجنة، ولذلك ارتأت اللجنة أن يتم تجميع كل المقترحات المتعلقة بهذه القضية في تقرير واحد وإحالتها إلى لجنة الداخلية والدفاع.

ونوه بأن اللجنة أحالت 6 اقتراحات متعلقة بقانون المطبوعات والنشر إلى اللجنة المختصة.

ونوه العنزي إلى أن رأي اللجنة التشريعية استشاري وليس ملزما للمجلس، وبالتالي فإن القرار بالموافقة على التشريعات من عدمه يكون بناء على تصويت النواب داخل المجلس

اجتماع التشريعية

الغريب يقترح إنشاء مستشفى متكامل الخدمات لذوي الاحتياجات

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقدمه باقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى لذوي الاحتياجات الخاصة، يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(المادة الأولى): ينشأ مستشفى لذوي الاحتياجات الخاصة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.

وتحدد اللائحة التنفيذية المهام الخاصة التي يقدمها المستشفى للمستفيدين منه من أصحاب الإعاقات بمختلف أنواعها وأهمها تعويضات الأطراف الاصطناعية والكراسي المتحركة والأجهزة التعويضية، والعلاجات الطبيعية مع خدمة توفير العلاج للمعاق في سكنه في حال تعذر علاجه داخل المستشفى.

(المادة الثانية): يخصص المستشفى لعلاج المواطنين من أصحاب الاحتياجات الخاصة والصادرة لهم شهادة إعاقة لمختلف الاعاقات بجميع درجاتها من الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة في كافة التخصصات والجراحات الطبية على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة والحوادث لجميع المواطنين.

(المادة الثالثة): على بلدية الكويت تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

(المادة الرابعة): تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

(المادة الخامسة): للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية التي تناسب ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك المواصفات التشغيلية لها خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها المقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

(المادة السادسة): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(المادة السابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ إقراره.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

يحتوي الدستور الكويتي على باب كامل يعنى بالمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي وأشارت مواد هذا الباب إلى ضرورة عناية الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وكذلك كفالة الدولة معونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية بجانب نصوص أخرى حثت على صون الدولة دعامات المجتمع وكفالتها الأمن والطمأنينة للمواطنين.

ومن هذا المنطلق انتبه المشرع إلى أصحاب الهمم ذوى الاحتياجات الخاصة وأصدر القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبموجبه أنشأت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وأضيفت لهم عدد من المزايا والتسهيلات بهدف توفير الحياة الكريمة للمعاق وضمان حصوله على حقوقه كافة بالمساواة مع الآخرين من دون تمييز.

واستكمالاً لدور الدولة النشط في توفير الخيارات والمزايا لذوي الإعاقة اقترحنا هذا القانون والذي يهدف إلى إنشاء مستشفى بمواصفات خاصة تناسب هذه الفئة التي تعاني كثيراً أثناء مراجعتهم المستشفيات لأسباب عدة أهمها عدم ملاءمة المستشفيات الحالية لطبيعتهم الخاصة.

يوسف الغريب

ونص المقترح في مادته الأولى، على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى لذوي الاحتياجات الخاصة يحتوي على كافة التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الكليات الكويتية.

وأشارت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن تحدد اللائحة التنفيذية بقرار من الوزير المختص المهام الخاصة التي يقدمها المستشفى للمستفيدين منه من أصحاب الإعاقات بمختلف أنواعها خفيفة متوسطة شديدة وفقا لتصنيف هيئة الإعاقة أهمها تعويضات الأطراف الاصطناعية والكراسي المتحركة والأجهزة التعويضية، والعلاجات الطبيعية مع خدمة توفير العلاج للمعاق في سكنه في حال تعذر علاجه داخل المستشفى.

وقد حددت المادة الثانية المستفيدين من خدمات المستشفى بهدف تلبية احتياجات المواطنين من أصحاب الإعاقات المختلفة وذلك بسبب عدم وجود مستشفى طبي في الكويت يعمل على تلبية احتياجات هذه الفئة في ظل الازدحام الكبير التي تعاني منه كافة المستشفيات الكويتية في الوقت الحالي.

وعلى الرغم من تخصيص المستشفى للمواطنين من أصحاب الإعاقات المختلفة لكن سمحت المادة الثانية باستقبال الحالات الحرجة والحوادث والحالات الطارئة لجميع المواطنين في المستشفى للعلاج وإجراء الجراحات المختلفة في حالة لو استدعت الظروف الطبية ذلك.

وقد نصت المادة الثالثة بإلزام بلدية الكويت بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي يساهم في اختياره المجلس البلدي يبتعد عن مناطق الازدحام المروري ولا يقل مساحة المستشفى عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

ونصت المادة الرابعة على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى تعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الانتهاء من إنشائه وتمارس وزارة الأشغال دورها القانوني بالإشراف الكامل على إنشاء هذا المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

وإذا كان المنطق يؤكد أن تشييد أي مستشفى يستلزم تخطيطا حديثا يتماشى مع الأساليب العلمية المتطورة والمدروسة التي تضمن تقديم رعاية صحية على مستوى عال للمجتمع، فالأولى أن يتم التخطيط لهذه المستشفى من حيث انتهى الآخرون ولهذا نصت المادة الخامسة على السماح للحكومة بالاستعانة ببيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذا المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ المختلفة والتأكد من مطابقته المقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة

«الميزانيات»: 12 مليار دينار عجز مقدر في ميزانية 2022/2021

جانب من اجتماع الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي الإطار العام لميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة 2021/2022.

وقال رئيس اللجنة النائب د. بدر الملا في بيان صحفي إن اللجنة طالبت وزارة المالية بضرورة التنسيق المسبق معها حول ملامح الميزانية العامة قبل اعتمادها رسمياً من مجلس الوزراء حتى يتسنى لها إبداء ملاحظاتها.

كما أكدت على أهمية أن يكون لوزارة المالية دور أكبر في اعداد مشروعات القوانين ذات التكلفة المالية والتي تسهم في تضخم الإنفاق العام، إضافة على التأكيد على ضرورة تعظيم الإيرادات غير النفطية والتي انخفضت تقديراتها في ميزانية 2021/2022 بقيمة 100 مليون دينار عن الميزانية التي سبقتها.

وأوضح الملا ان اللجنة استمعت إلى عرض من مؤسسة البترول حول الإجراءات التي تمت إلى الآن لتعديل المرسوم الصادر تاريخ 1981/1/17 الخاص (بالأسس المالية المتعلقة بتسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة من قبل مؤسسة البترول) والذي يعرف بمرسوم التحاسب، وقد شمل العرض الملامح الرئيسية لآلية التحاسب الجديدة، حيث أبدت اللجنة ملاحظاتها على ما تم عرضه. وبين ان اللجنة طلبت من الفريق الحكومي الاجتماع للتنسيق مع مكتبها الفني قبل الشروع في رفع التوصية النهائية للمجلس الأعلى للبترول.

وأشار إلى أن جملة الإيرادات في الميزانية 2020/2021 قدرت بنحو 10.9 مليار دينار مقابل 7.5 مليار السنة المالية التي سبقتها، وقدرت جملة المصروفات بنحو 23 مليار دينار مقابل 21.5 مليار دينار للسنة المالية التي سبقتها.

وذكر أن العجز المقدر في ميزانية السنة المالية 2021/2022 يبلغ نحو 12.1 مليار دينار، ويبلغ سعر البرميل المقدر في الميزانية 45 دولار، كما يبلغ سعر التعادل المقدر في ميزانية السنة المالية 2021/2020 بمبلغ 90 دولار لبرميل النفط الواحد

الخليفة لإلغاء سلطة وزير الداخلية على منح وتجديد وسحب جواز السفر

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه اقتراحا بقانون بإلغاء المادة (19) من القانون رقم (11) لسنة 1962 في شأن جوازات السفر.وجاءت مواد الاقتراح بقانون كالتالي:

(مادة أولي)

تلغى المادة 19 من القانون رقم 11 لسنة 1962.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

نظراً لكون حرية التنقل من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد فإنه لا يمكن قبول إعطاء السلطة التنفيذية حق منع الأفراد من الانتقال من دون مسوغ قانوني صحيح الأمر الذي يجعل مثل هذا النص عقوبة من دون أساس، لذا فإن تعارضها مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية يجعلها نصاً شاذاً يستوجب إلغاؤه.

لذا رؤي التقدم بهذا الاقتراح بقانون بإلغاء المادة (19) من القانون المشار إليه أعلاه.

مرزوق الخليفة

الطريجي: ما أسباب عدم تعيين المبتعثين الحاصلين على الدكتوراه ؟

دعا النائب الدكتور عبد الله الطريجي الحكومة إلى تفعيل خططها الرامية إلى إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة في مختلف الوزارات والجهات الحكومية ،مشددا على وضع حد للإخفاقات الحكومية في هذا المجال ، خصوصا مع توافر العناصر الوطنية الكفؤة القادرة على شغل وظائف يشغلها الوافدون .

وأضاف في تصريح صحافي ان من هذه الإخفاقات الحكومية عدم تعيين الكثيرين ممن أوفدتهم الدولة للدراسة في الخارج والحصول على شهادة الدكتوراة ، لكنها وبعد عودتهم لا تقوم بتعيينهم والاستفادة من خبراتهم ، والادهى من ذلك انها تقوم بتعيين الوافدين عوضا عنهم .

وقال مع كل الاحترام للوافدين إلا ان من حق أبناء البلد الحصول على حقهم الدستوري بالعمل في بلدهم،خصوصا مع توافر العناصر الوطنية المؤهلة للعمل في وظائف ما زال الوافدون يعملون بها .

عبدالله الطريجي

وأوضح الطريجي أنه وجه سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور علي المضف طلب فيه عدد وأسماء الذين تم ابتعاثهم على نفقة الدولة للحصول على درجة الدكتوراة وتخصصاتهم،ومن لم يتم تعيينه منهم بعد تخرجهم وعودتهم للوطن ، وأسباب ذلك.

الشلاحي يدعو مسؤولي القطاع النفطي لتوفير وظائف للشباب: نراقب وسنحاسب

اعتبر النائب صالح المطيري أن القطاع النفطي لا يقوم بدوره لحل مشكلة البطالة بين الخريجين من أصحاب التخصصات المناسبة، مؤكدا أن القطاع يستوعب أعدادا كبيرة من المتقدمين للوظائف وعليه واجب مجتمعي يجب أن يقوم به .

وأوضح المطيري في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن أبناءنا خريجي الجامعات والمهندسين الذين تخرجوا منذ سنوات لا توجد لديهم أي فرصة في التوظف بهذا القطاع رغم تخصصهم المناسب وبعضهم تم ابتعاثه من وزارة التعليم العالي.

وطالب في هذا الصدد وزير التعليم العالي والمجلس الأعلى للتخطيط بدراسة متطلبات السوق المحلي حتى لا يتم ابتعاث طلبة للخارج في مجالات لا تتوافر بها فرص وظيفية، مؤكدا أن «هذا الأمر غير مقبول ويحتاج إلى محاسبة».

وأضاف المطيري» أنا مؤمن إيمانا كاملا بأن هذا القطاع يستطيع أن يلغي البطالة في الكويت تماما ويستوعب جميع من يرغب في الوظيفة بالكويت، وإذا قارنا هذا القطاع في الدول الخليجية حولنا فسوف تتبين لدينا حقائق كثيره تستوجب محاسبة المسؤولين».

واعتبر أنه «من المعيب جدا في دولة المؤسسات والحريات والتي توفر الفرص داخل البلاد وخارجه ، ألا نجد التأثير المجتمعي الحقيقي للقطاع النفطي بعد مرور ما لا يقل عن 70 سنة من وجوده».

وبين المطيري أن «شباب الخريجين يتقدمون للوظائف في النفط ووزارات أخرى، ويصدمون من وجود عقبات حقيقية للوصول إلى أهدافهم مع طلب اشتراطات معينة لا تتناسب مع أوضاعهم بشأن الشهادات والأعمار».

واختتم مطالبا كل قيادي ومسؤول في هذا القطاع ببذل استطاعته لحل هذه المشكلة معلقا «اعلموا جيدا أيها القياديون في هذه القطاع أننا نراقبكم وسنحاسبكم».

صالح المطيري